الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة للأزمة السورية

د/محمد علي سليم عبد الله
كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس

المقدمة

تعد الأزمة السورية في جوهرها هي أزمة حقوق يطالب بها الشعب السوري من الحكومة من أجل تفعيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويكون الحل في إطار تطوير كافة المؤسسات في سوريا، مع مراعاة حقوق الإنسان والمشاركة الواسعة لكافة أطياف المجتمع السوري، وإحداث تغيير في المؤسسات لأجل الوصول للتنمية الشاملة والمستدامة تضمن للجميع الحياة الكريمة.

عانى الاقتصاد السوري منذ عدة عقود من الكثير من التشوهات الاقتصادية، والاختناق المؤسساتي الذي عمل على تهميش معظم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وعدم المساهمة الكاملة في مجمل نواحي الحياة، وأصبحت المؤسسات السورية غير قادرة على التطوير والتحديث بما يتماشى مع تطلعات المجتمع.

عملت الأزمة السورية على استنزاف الموارد الاقتصادية مما ساهمت في انهيار سعر الصرف وارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع الأسعار وزيادة الدين العام مما كان لها تداعيات خطيرة على سوريا كما أن للعقوبات الدولية على سوريا كان لها أثر سلبي على الصعيد الاقتصادي، وكل هذه الأسباب انعكست سلباً على حياة السوريين فزادت معدلات الفقر وتدنى الخدمات الصحية والتعليمية وزيادة في النزوح الداخلي وارتفاع أعداد اللاجئين السوريين إلى دول الجوار خاصة تركيا ولبنان وغيرها. ومع تعدد تلك القضايا والمشاكل يصعب التكهن بالسيناريوهات المحتملة للأزمة السورية.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول العديد من التساؤلات وهي :

١- ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية ؟

٢- ما هو مستقبل سوريا ما بعد الأزمة؟

فرضية الدراسة:

نظرا لأهمية سوريا في منطقة الشرق الأوسط جعلتها منطقة تتعارض و وتقاطع المصالح بين القوة الإقليمية والدولية مما كان لها الأثر على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على سوريا.

منهج الدراسة :

١-المنهج التاريخي : يذكر البعد الزمني للأثار الإقتصادي والإجتماعية للأزمة السورية.

٢-المنهج الوصفي التاريخي :والذي يفسر إنعكاسات الأزمة على الجانب الإقتصادي والإجتماعي في سوريا.

أهمية الدراسة:

١- إثراء الأدبيات ذات الصلة بالموضوع قيد الدراسة .

٢- التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أهداف الدراسة :

١- تحديد المتغيرات العربية منذ اندلاع الأزمة السورية على مختلف المستويات الإقليمية والدولية .

٢- محاولة وضع حلول ملائمة لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

تقسيمات الدارسة :

أول: الآثار الاقتصادية للأزمة السورية.

ثانيا: الآثار الاجتماعية للأزمة السورية.

أولاً: الآثار الاقتصاديـة للأزمـة:

منذ اندلاع الأزمة تأثر الأداء التنموي في سوريا بشكل كبير، نتيجة للدمار الهائل إلي لحق بالبنية التحتية الاقتصادية، حيث قدرت خسائر الاقتصاد السوري لسنة ٢٠١٢ بحوالي ٤٨.٥مليار دولار أمريكي، وهي ما تعادل ٨١.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي السوري وتقدر هذه الخسائر من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٥٠٪، وما يعادل ٤٣٪ من احتياطي رأس المال، وحوالي ٧٪ من الإنفاق العسكري نتيجة الأزمة، ويقدر انخفاض الناتج

القومي الإجمالي بشكل غير متساو بين القطاعات الاقتصادية في سوريا حيث كان النصيب الأكبر من الخسائر التي تكبدتها التجارة الداخلية وقطاعات الاتصالات والصناعات التحويلية وتقدر بحوالي ٨٣٪ لسنة ٢٠١٢.

أثرت الأزمة الاقتصادية على معدلات الإنفاق الحكومي مما أثر سلباً على انخفاض معدلات الأجور والتوظيف العام لعدم قدرة الحكومة على الاستمرار على الإنفاق بسبب تراجع الناتج القومي الإجمالي ونقص في الإيرادات العامة، وكما أثرت الأزمة سلباً على قطاع الاستثمارات الخاصة والعامة بسبب تراجع الإيرادات العامة وزيادة نسبة المخاطر بسبب الحرب، حيث أن هذا القطاع كان يساهم بنسبة ٧٪ من إجمالي الناتج القومي.[1]

ومع بداية سنة ٢٠١٣ ارتفع العجز في الحساب الجاري إلى ١٨.٥٪ من حساب رأس المال ليصل العجز في ميزان المدفوعات لحوالي ١٦مليار دولار أمريكي من الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة[2]، وكان للازمة الاقتصادية دور مؤثر على ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات في سوريا لتصل إلى ٥١٪ لسنة ٢٠١٣ مما انعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطن السوري وأصبح يقتصر الإنفاق على السلع الأساسية فقط، وقد ساهمت الأزمة في انخفاض سعر الصرف لسنة ٢٠١٢ ليصل السعر الرسمي لليرة السورية بحوالي ٦٧٪ وسعر الصرف في السوق الموازية ١٠٠٪ مقابل سعر الدولار، مما أثَّر بشكل كبير في ارتفاع سعر السلع.[3]

أثرت الأزمة بشكل كبير على سوق العمل في سوريا حيث قدرت بخسارة حوالي ١٤٦٨ فرصة عمل لسنة ٢٠١٣، وازدياد معدلات البطالة بحوالي ٣٤٪ خاصة في مناطق الصراع.

ومع تصاعد وثيرة العمليات العسكرية في سوريا تحول الاقتصاد السوري إلى "اقتصاد وحرب" وأصبحت النفقات العسكرية هي المكون الرئيسي للإنفاق العام وإهمال الإنفاق على الجوانب

---

1) ربيع نصر، زكي حسين، أثر العوامل الاقتصادية في الحراك السوري: الحالة السورية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٢، ص ٤٢.

2) المرجع نفسه، ص٤٣.

3) ربيع نصر، زكي محشر، وأخرون، الأزمة السورية الجدور والأثار الاقتصادية والاجتماعية المركز السوري للبحوث السياسات، ٢٠١٣، ص٨.

التنموية، ونتيجة لتردى الأوضاع الاقتصادية وفقدان الآلاف وظائفهم، ونزوح الملايين من السوريين خارج البلاد.[1]

وبعد التدخل العسكري الروسي استطاع النظام السوري استعادة مناطق واسعة تحت سيطرته، وبدأ التسويق لعملية إعادة إعمار سوريا ومطالبة المجتمع الدولي بدفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فرضت حزمة من العقوبات ضد النظام السوري، مما زاد من تفاقم الأوضاع المعيشية نتيجة لارتفاع الأسعار.

الأسباب التي أدت لانهيار الاقتصاد السوري:

١- استنزاف الموارد الاقتصادية نتيجة الحرب:

مرت على الأزمة السورية ما يقارب عقد من الزمان مما سببت إنهاك للاقتصاد السوري وأصبح هناك عجز في الميزانية العامة للدولة، والتي أدت إلى تراجع في حجم الإيرادات العامة، وتناقص في قيمة الضرائب والرسوم على الشركات العامة، مما أحدث تراجع في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من ٢٥٪ لسنة ٢٠١١ إلى ٧.٥٪ لسنة ٢٠٢٠، مما ساهم هذا العجز في عدم قدرة الحكومة على سد احتياجات الأفراد.[2]

كما أن قطاع النفط عانى من العديد من المشاكل نتيجة لتوقف بعض الآبار عن الخدمة بسبب مشاكل تشغيلية ووقوع بعض الآبار تحت سيطرة قوات المعارضة، مما سبب انخفاض في إنتاج النفط من ٣٨٤ ألف برميل يومياً في سنة ٢٠١٠ إلى ما يقارب ٢٥ألف برميل يومياً، في حين تقدر حاجة الدولة لحوالي ١٣٦ألف برميل في اليوم، كما أن قطاع إنتاج الغاز الطبيعي انخفض لما يقارب ٥٠٪ في الإنتاج حيث تقدر قيمة الإنتاج حوالي ٣٤مليون متر مكعب لسنة ٢٠١٠ إلى حوالي ١٧ مليون متر مكعب لسنة ٢٠٢٠.[3]

ونتيجة لانخفاض إنتاج النفط والغاز أدى لهبوط العائدات من إنتاج النفط والتي تقدر بحوالي ٥.٥٪ من الناتج القومي الإجمالي لسنة٢٠١١ إلى ١.١٪ لسنة ٢٠٢٠، مما سبب خسارة

---

[1] () مازن عزى، كيف يمكن احتواء التوتر بين درعا والسويداء، مركز مسارات الشرق الأوسط، فلورنسا، ٢٠٢٠، ص٤.

[2] () مازن عزى، احتياجات السويداء: مقدمة لثورة جديدة، مركز مسارات الشرق الأوسط، فلورنسا، ٢٠٢٠،ص٦.

[3] () تقرير وزارة النفط والغاز السورية ٢٠٢٠،ص٦.

كبيرة في دعم إيرادات الميزانية العامة وعدم الحصول على العملة الصعبة، والتي تقدر بحوالي ٥.٥مليار دولار لسنة٢٠١١، وسبب العجز في قطاع النفط والغاز إلى ارتفاع أسعار المحروقات في سوريا، حيث أصبح سعر اللتر من البنزين حوالي ٤٢٥ ليرة سورية لسنة ٢٠٢٠ وكانت ٥٠ليرة سورية سنة ٢٠١١، وبلغ سعر الليرة من الديزل من ٤٥٠ ليرة لسنة ٢٠٢٠ وكانت ٢٠ ليرة لسنة ٢٠١١، كما أن سعر إسطوانة غاز الطهي ارتفع إلى ما يقارب ١٧ ألف ليرة لسنة ٢٠٢٠ وكانت حوالي ٢٥٠ ليرة لسنة ٢٠١١[1]

ونتيجة لاستمرار الأزمة السورية انخفضت إيرادات جباية الضرائب على الدخل حيث تراجعت من ٤.٢٪ لسنة ٢٠١١ إلى ٩٩٪ لسنة ٢٠١٩، أما على السلع والخدمات تراجعت من ٥.٤٪ لسنة ٢٠١١ إلى ٢.٨٪ لسنة ٢٠١٩، وقدرت الضرائب على فوائض الشركات العامة حوالي ١٠.٤٪ لسنة ٢٠١١ إلى ٢.٤٪ لسنة ٢٠١٩ وتعرض قطاع السياحة لخسائر فادحة بسبب الأزمة وعزوف السياح للدخول للأراضي السورية، حيث بلغت إيرادات قطاع السياحة لسنة ٢٠١٧ حوالي ١٤مليون دولار في حين كانت إيرادات السياحة لسنة ٢٠١١ حوالي ٨.٢مليار دولار.[2]

كما أن قيمة الصادرات انخفضت بسبب الأزمة في سوريا حيث كانت قيمة الصادرات لسنة ٢٠١٠ تقدر٨.٨مليار دولار وانخفضت لنهاية سنة ٢٠١٥ لحوالي ٦٥١مليون دولار. ونتيجة لتوقف الإنتاج في العديد من القطاعات الإنتاجية تعرضت الميزانية العامة للدولة لعجز كبير حيث بلغ في سنة ٢٠١٩ لحوالي ٤٢٠مليار دولار، بينما بلغت الخسائر الاقتصادية لسنة ٢٠١٩ لحوالي ٥٣٠مليار دولار.[3]

تعرض قطاع الزراعة لخسائر كبيرة وخاصة المحاصيل الإستراتيجية كالقمح، والشعير نتيجة الحرب حيث دمرت مساحات واسعة نتيجة للحرائق من جراء الحرب، ونقص في المواد التشغيلية للقطاع من البذور والأسمدة وارتفاع أسعار الوقود لتشغيل الآلات الزراعية،

---

[1] () تقرير وزارة النفط والغاز السورية، المرجع السابق، ص٧.

[2] () جوزيف طاهر، الأسباب العميقة لتدهور قيمة الليرة السورية، مركز مسارات الشرق الأوسط، فلورنسا، ٢٠١٩،ص٦.

[3] () خضر أحمد، خلاف الاسد- مخلوف: أسبابه وتداعياته، المركز القومي للأبحاث ودراسة السياسات قطر،٢٠٢٠، ص ص٤-٦.

وأصبحت سوريا تعتمد على الاستيراد لتلك المحاصيل من روسيا. حيث بلغ إنتاج سوريا من القمح لسنة ٢٠١٩ لحوالي ٢١٥٠مليون طن، بينما كان إنتاج سوريا لسنة ٢٠١١ لحوالي ٣٠٨٠مليون طن.[1]

٢- تخبط السياسات المالية:

نتيجة لطول أمد الأزمة، خسر النظام السوري مصادر الإيرادات، فبدأت البلاد تدخل في سياسات تقشفية وتخلى الحكومة عن دعم السلع والمحروقات، حيث وصل معدل الإنفاق الحكومي إلى ٢٠٪ لسنة ٢٠١١، وأصبح ما يقارب ٤.٩٪لسنة ٢٠١١، كما أن معدل الإنفاق على عمليات التنمية الاقتصادية ٧.٣٪ لسنة ٢٠١١ من الناتج القومي الإجمالي إلى ٢.٩٪ لسنة ٢٠١٩ من الناتج القومي الإجمالي[2]. وأرتفع معدل الدين العام من ٣٠٪ لسنة ٢٠١٠ إلى ٢.٨٪ لسنة ٢٠١٩، وترجع معظم هذه الديون إلى روسيا وإيران، حيث دخلت سوريا كلا الدولتين في اتفاقيات مالية لتوفير الدعم اللازم في المحروقات والسلع الأساسية والعملة الصعبة حيث قامت إيران بمنح سوريا ما يقارب ١١ مليار دولار من خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. توقفت إيران عن دعم النظام السوري في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٨، مما سبب ارتفاع كبير في أسعار المحروقات ونقص في السلع الأساسية وارتفاع في أسعار صرف الدولار مقابل الليرة السورية.[3]

كما أن الاقتصاد السوري ارتبط بشكل كبير مع الاقتصاد في لبنان عبر الأرصدة البنكية للسوريين في المصارف اللبنانية حيث تقدر قيمة الودائع للمواطنين بحوالي ٢٣ مليار دولار لغاية سنة ٢٠٢٠، حيث يستفاد منها في الحصول على فوائد يتم نقلها إلى سوريا إلا أن تلك التحويلات قد توقفت بسبب الأزمة الاقتصادية في لبنان، كما أن الاقتصاد اللبناني قد تأثر من عمليات التهريب إلى سوريا مثل تهريب العملة الصعبة من لبنان إلى سوريا وتهريب الوقود والسلع الأساسية بالشاحنات عبر المعابر غير الشرعية بين البلدين، حيث قام الجيش اللبناني بتشديد الرقابة على الحدود المشتركة مع سوريا وإغلاق العديد من المعابر

---

[1] () المركز السوري لبحوث السياسات، ٢٠٢٠،ص ٥٩.
[2] () وجيه حداد، خط الائتمان النفطي، ابتزاز إيراني..، صحيفة المدن، ٢٠-٧-٢٠١٩.
[3] () وجيه حداد، ما حجم الودائع السورية في مصارف لبنان، صحيفة المدن، ٢٣-٦-٢٠٢٠.

المستخدمة في التهريب[1] تأثر الوضع الاقتصادي في سوريا نتيجة الأزمة المالية التي مرت بها لبنان، مما أدى لنقص حاد في السلع والمحروقات في الأسواق السورية، وانخفاض قيمة الليرة السورية مقابل العملات الصعبة وزيادة في معاناة المواطن السوري، وفي محاولة من التخفيف للأوضاع الاقتصادية الصعبة، قام النظام السوري بتوزيع بطاقات إلكترونية على المواطنين السوريين لتمديد وحصر المواد المدعومة التي يمكن الحصول عليها شهرياً ويشير بعض الخبراء الاقتصاديين أن سنة ٢٠٢٠ من أسوء السنوات اقتصادياً بسبب انتشار جائحة كورونا التي أدت لتوقف كلي للاقتصاد، والعقوبات الاقتصادية.[2]

٣- العقوبات الدولية على النظام السوري:

بعد قدرة النظام السوري على استعاد مناطق واسعة تحت سيطرته، والمطالبة الدولية بإعادة الأعمار والحصول على أموال من الداعمين، برزت العقوبات الدولية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي على النظام السوري، ساهمت هذه العقوبات إلى حد كبير في تقييد حركة الدول الداعمة للنظام السوري وتسمى بقانون قيصر (سيزر) بدأت العقوبات الأوروبية على عدة شركات ورجال أعمال لهم علاقات مع النظام، حيث وصل عدد هؤلاء الأشخاص لحوالي ٢٧٠ شخصاًو٧٢مؤسسة، وفي سنة ٢٠١٩ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات على النظام السوري ولبنان وإيران، وتوجيه تحذيرات للدول التي حاولت المشاركة في معرض دمشق الدولي لسنة ٢٠١٩.[3]

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتشديد الرقابة على الموانئ السورية لمنع وصول ناقلات النفط الإيرانية إلى سوريا. سببت العقوبات إلي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية في التضييق على حركة السيولة بين لبنان وسوريا، وترجع الإشارة إلى أن العقوبات الأمريكية على النظام السوري بدأت من فترة الرئيس حافظ الأسد منذ سنة ١٩٧٩، على خلفية تصنيف سوريا الدول الراعية للإرهاب ثم تجددت العقوبات ضد سوريا سنة ١٩٨٦ حيث قام

---

[1] () مناف قومان، الاقتصاد في مناطق النظام... مؤشرات متدنية عام ٢٠١٩، وسيناريوهات الهبوط٢٠٢٠، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية،٢٠٢٠، ص ص٣-٥.

[2] () عمار يوس، ٢٠٢٠عام اقتصادي صعب على سوريا، صحيفة العربي، ٣٠-١٢-٢٠٢٠.ف

[3] () مازن عزى، المرجع سبق ذكره، ص٩

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ريغان بفرض حضر على السلع الأمريكية التي تصدر إلى سوريا، واستمرت العقوبات لفترة أخرى من (١٩٨٩-١٩٩٣) فترة حكم جورج بوش الأب، وتواصلت من (١٩٩٣-٢٠٠١) في حظر تصدير السلع الأمريكية إلى سوريا.[1]

وفي عهد حكم جورج بوش الابن ثم تجديد العقوبات على سوريا بإقرار قانون محاسبة سوريا من التدخل في لبنان حيث أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية حزمة من القرارات التي تضمنت حظر التعامل مع النظام السوري ومنع الشركات الأمريكية العمل في سوريا وتجميد أرصدة النظام السوري في البنوك الأمريكية إلى جانب تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع سوريا، ولم يشمل الحظر الأمريكي توريد الغذاء والدواء إلى سوريا.[2]

ومع بداية الأزمة السورية، وانتهاج النظام السوري العنف في قمع المتظاهرين قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات جديدة ضد النظام السوري والتي تضمنت تجميد الأصول السورية وحظر التعامل التجاري مع سوريا، وفرض عقوبات على الرئيس بشار الأسد ووزيري الداخلية والدفاع ووزير المخابرات السورية ومدير إدارة الشرطة الجوية ومنع التعامل مع تلك الكيانات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

تحاول الإدارة الأمريكية تضييق الخناق على النظام السوري وحلفائه عبر العديد من الوسائل والطرق ومن أهمها العقوبات الاقتصادية، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لها العديد من الشروط فيما يتعلق برفع العقوبات على سوريا حسب ما تضمنه قانون سيزر والتي من أهمها [4]

١- وقف النظام السوري وروسيا عمليات قصف المدنيين بالطيران.

---

[1] () يمان نعمه، "قيصر" يحاصر السوريين في ٢٠٢٠.. واقتصاد الأسد يواصل الانهيار، صحيفة العربي، ٢-١-٢٠٢٠.

[2] () معن طلاع، قانون قيصر والأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٠، ص٨.

[3] () مازن احميد علي، الأزمة الاقتصادية في سورية: أسبابها وتداعياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠،ص١٢.

[4] () أثير كان، الخزانة الامريكية تفرض عقوبات على ٦مؤسساتو١٨ مسؤولاً بنظام الأسد، صحيفة العربي، ٢-٦-٢٠٢٠م.

٢- التزام قوات النظام السوري وحلفائها بعدم قصف المواقع المدنية كالمستشفيات والمدارس وغيرها.

٣- إطلاق سراح المعتقلين قسرا، وإتاحة الفرص أمام المنظمات الدولية الحقوقية للوصول إلى السجون السورية.

٤- تسهيل وصول المساعدات الإنسانية للمناطق المحاصرة.

٥- تأمين عودة اللاجئين إلى سوريا بشكل آمن.

٦- التحقيق في الجرائم التي ارتكبها النظام السوري وتقديمهم للعدالة.

٧- العمل على التنسيق حول الحوار والمصالحة الوطنية.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة كبح نشاط حلفاء النظام السوري إيران وروسيا وعرقلة جهودهم خاصة ما يتعلق بعمليات الأعمار في سوريا والتي تسعى روسيا جاهدة للقيام بتلك العملية تعويضاً لها عن جهودها في دعم النظام السوري.[1]

وكما تهدف الولايات المتحدة الأمريكية لمحاصرة إيران اقتصادياً تقليص نشاطها، وعدم قدرتها على العمل التفاوضي بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران، كما تعمل الولايات المتحدة ومن هذا القانون لمحاصرة نشاط حزب الله في لبنان.

إن السعي الأمريكي في عهد الرئيس ترامب في تبني فكرة العقوبات الاقتصادية كأحد أدوات السياسة الاقتصادية تهدف منها في وضع سياسة رادعة لتحقيق أهداف ومكاسب سياسية واقتصادية، من خلال فرض العقوبات على العديد من الدول.[2]

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من استعداد هذا القانون في محاولة العودة في التدخل في الشأن السوري محاولة منها في إنهاء الصراع عبر عمليات تفاوضية تضغط بها على النظام السوري وحسب الشروط التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية، وإجبار

---

[1] () إبراهيم حميدي، ماذا يعني توقيع ترامب "قانون قيصر" لسوريا سياسياً؟ جريدة الشرق الأوسط ٢١-١٢-٢٠١٩.

[2] () مناف قومان، مرجع سبق ذكره، ص٦.

الأطراف الداعمة للنظام السوري إلى الرجوع إلى قرارات مجلس الأمن ٢١١٨-٢٢٥٤ حتى يتم رفع العقوبات الأمريكية.[1]

وقد سببت الأزمة السورية إلى ظهور أزمة اقتصادية خانقة سببت في انهيار سعر الصرف لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، وارتفاع كبير في الأسعار وتعد سنة ٢٠٢٠ من أسوء سنوات الأزمة السورية على الصعيد الاقتصادي حيث فقد معظم المواطنين السوريين الأمن الغذائي، وهذا المؤشر يعد خطيراً على الصعيد الإنساني، وحسب تقديرات الأمم المتحدة في برنامج الغذاء العالمي لسنة ٢٠٢٠ أنه قد وصل ما يقارب ٩.٥ مليون نسمة مهددين بالمجاعة.[2]

وهناك العديد من العوامل التي أثرت على انهيار سعر الصرف لليرة السورية، منها ما يعود إلى عوامل داخلية ومنها خارجية.

أ- العوامل الداخلية:

١- انهيار الناتج القومي الإجمالي.

٢- تقليص الإيرادات العامة.

٣- استنزاف الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية.

٤- زيادة الدين العام.

٥- تخصيص الموارد على الإنفاق العسكري.

٦- المضاربة في أسعار الصرف في السوق المحلي بين النظام السوري ورامي مخلوف المقرب للنظام.[3]

ب- العوامل الخارجية:

١- الأزمة المالية اللبنانية.

---

[1] () خضر خضور، قد تسرع قضية مخلوف وثيرة انهيار الاقتصاد السوري، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ٢٠٢٠، ص٤.

[2] () مناف قومان، الموازنة العامة في سوريا لعام ٢٠١٩: أداة لتسوية الوضع الاقتصادي مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٨، ص١٦.

[3] () مناف قومان، "خلاف الأسد- مخلوف : أسبابه وتداعياته واحتمالات تطوره، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠، ص٨.

٢- فرض القيود على تحويل الأموال لسوريا.

٣- قانون العقوبات الاقتصادية الأمريكي " سيزر".

وقد تصاعد سعر الصرف عبر عدة مراحل من بداية سنة ٢٠١٩، بشكل أثار مخاوف النظام السوري على القدرة على تأمين العملة الصعبة وهي:

المرحلة الأولى: ارتفع سعر الدولار إلى ٦٠٠ ليرة سورية.

المرحلة الثانية: اندفع سعر الدولار إلى ٩٥٠ ليرة سورية ثم استقر على سعره ٧٥٠ ليرة للدولار.

المرحلة الثالثة: ارتفع سعر الدولار إلى ما يزيد عن ١٠٠٠ ليرة سورية.

المرحلة الرابعة: وصل سعر الدولار إلى ١٣٦٠ ليرة سورية لسنة ٢٠٢٠.

المرحلة الخامسة: ارتفع سعر الدولار إلى ٣١٧٥ ليرة سورية، ثم تراجع إلى ما يقارب ٢٢٠٠ ليرة للدولار ويواجه سوق الصرف التذبذب بين ٢٥٠٠-٣٠٠٠ ليرة للدولار.[1]

ثانياً: الآثار الاجتماعية للأزمة:

كان لتفاقم الأوضاع الاقتصادية في سوريا دور مدمر على الصعيد الاجتماعي وانحراف لمسار التنمية البشرية عن مسارها التنموي، مما انعكس هذا الأمر سلباً على الخدمات الصحية والتعليمية والغذاء، وانتشار الظلم وعدم المساواة في سوريا مقارنة مع دول العالم، ومن هذه الآثار:

١- تناقص أعداد السكان:

عمل النزاع المسلح على ترك أثاراً كبيرة على مؤشرات النمو السكاني مقارنة بما قبل الأزمة حيث كانت سوريا تشهد نمواً سكانياً كبيراً، ومن ثم تراجع عدد السكان في سوريا حيث وصل التعداد السكاني لسنة ٢٠١٩ حوالي ١٩.٦مليون نسمة.

ويعود تراجع عدد السكان في سوريا إلى عدة أسباب أهمها: [2]

---

[1] () مازن عزى، المرجع سبق ذكره، ص٩.

[2] () أحمد رشيد، التغير الديموغرافي في سورية، مركز نصح للدراسات، ٢٠١٩، ص٤.

١- تزايد عدد الوفيات بسبب الحرب بشكل مباشر ضحايا الحرب أو لتعطيل المنظومة الصحية ونقص الغذاء.

٢- التراجع في أعداد المواليد حيث كان عدد المواليد ٣٨.٨٪ لسنة ٢٠١٠ وأصبح ٢٥.٤٪ لسنة ٢٠٢٠.

٣- موجات النزوح الجماعي والهجرة، يقدر عدد اللاجئين بحوالي ٦مليون نسمة لسنة ٢٠١٩ وتزايد هذا العدد إلى ما يقارب ٧مليون لسنة ٢٠٢٠.

تواجه السكان الذين بقوا في سوريا العديد من التحديات، أهمها تدمير البنية التحتية وانتشار الدمار وانعدام الأمن، والتجنيد العسكري الإلزامي، وتدهور الظروف المعيشية نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية، واحتدام المعارك في المناطق الأهلة بالسكان مما سبب نزوح السكان لمناطق أخرى آمنة وأدى ذلك لتغير في التوزيع السكاني فمثلاً زيادة كبيرة في عدد السكان في مدينة إدلب وريف دمشق، يقابله تراجع كبير عدد السكان في مدينة حلب والرقة والحسكة[1]، ونتيجة لانعكاس تلك الأوضاع على المواطن السوري أدى إلى حالات الهجرة الجماعية واللجوء لمناطق أخرى من دول الجوار وهنك ثمة أسباب أخرى أدت إلى الهجرة أهمها: [2]

١- سوء توزيع الدخل والثروة.

٢- تزايد الضغط على أصحاب الدخل المحدود.

٣- اتساع دائرة الفقر والبطالة.

تركت الأزمة السورية أثار على الخصائص الديموغرافية للسكان حسب الجنس والعمر حيث يزيد معدلات الوفاة عند الذكور أكثر من الإناث بسبب الحرب، وزيادة عدد النازحين من النساء بمعدل ٥٧٪ لسنة ٢٠١٩ من عد السكان مقارنة سنة ٢٠١٤ والتي كانت ٥٠٪ بالرغم من توقف العمليات القتالية لبعض المناطق في سوريا لسنة ٢٠١٩، إلا

()[1] المرجع نفسه، ص٥.

()[2] هناء يحي سيد، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية، رسالة دكتوراة في السكان والتنمية جامعة تشرين، ٢٠٠٧، ص ص ٢١٣-٢١٤.

أن أعداد اللاجئين لم ينخفض، حيث سببت معارك خان شيخون بين النظام السوري وفصائل المعارضة في أغسطس ٢٠١٩، عن نزوح الآلاف من الأشخاص، ونزوح ٢٠٠ ألف شخص من عملية نبع السلام التي قامت بها القوات التركية في شمال شرق سوريا لسنة ٢٠١٩ وفرار مئات الآلاف من السوريين نتيجة لتصاعد العمليات العسكرية في محافظة إدلب وأجزاء من حلب واللجوء إلى ريف حلب وريف إدلب.[1]

العوامل التي ساهمت في الهجرة لمناطق جديدة والتي تشكل وجهة للنازحين:

١-ارتباط النزوح بمعدلات سلبية مع المجتمعات المضيفة بسبب التنافس على الموارد الاقتصادية والاجتماعية.

٢-ارتباط النزوح بمناطق تمتاز بمعدلات منخفضة من العنف والفساد والتمييز العنصري.

٣-ارتباط النزوح بمعدلات إيجابية للنزوح تضمن ظروف معيشية أفضل.

٤-ارتباط النزوح بمعدلات إيجابية تضمن مستوى أعلى من التنمية البشرية مثل توفير الخدمات الصحية والتعليمية والموارد.

٥-ارتباط النزوح بمعدلات سلبية لحالات الوفيات الناتجة عن النزاع في المناطق التي ينزحون إليها.

حدثت عمليات النزوح والهجرة في سوريا منذ بداية الأزمة ٢٠١١ عبر عدة مراحل داخل سوريا وخارجها، حيث كانت المرحلة الأولى للنزوح سنة ٢٠١١ حيث فر الآلاف من السوريين إلى الأردن ولبنان وتركيا خوفاً من بطش القوى الأمنية للنظام السوري، وكانت هذه الهجرة واللجوء لتلك المناطق ترجع لأسباب عدة منها قرب تلك المناطق من سوريا ووجود أعمال للسوريين في تلك المناطق مثل الأزمة.[2]

---

[1] () معن طلاع، مسألة اللاجئين والنازحين في مسارات الأزمة والتسوية في سوريا، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠٢٠،ص٦.

[2] () جوناثان لاثام، ليث كاترسون، سوريا العدالة لتجاوز النزاع ٢٠١٦-٢٠١٩، المركز السوري لبحوث السياسات، ٢٠٢٠،ص٧٠.

المرحلة الثانية بدأت في مارس ٢٠١٢ عندما تحول الصراع إلى نزاع مسلح، سبب في تدمير البنية التحتية في سوريا كالمساكن والمدارس وغيرها حيث وصل عدد اللاجئين لأكثر من ٦٠٠ ألف لاجئي وما يقارب ١.٥مليون نازح.[1]

المرحلة الثالثة بدأت في بداية سنة ٢٠١٣ نتيجة لتزايد وثيرة القصف العسكري وتدمير البنية التحتية والارتفاع في أعداد القتلى بين المدنيين، ودخول فصائل المعارضة في مناطق مختلفة في سوريا، إلى جانب قيام النظام السوري بالتجنيد الإجباري للشباب في إطار التعبئة العامة للحرب، حيث وصل عد اللاجئين ما يقارب ٢مليون نسمة وعدد النازحين ما يقارب ٤.٨مليون سوري.

المرحلة الرابعة سبب ظهور تنظيم داعش تصاعد عمليات النزوح من السوريين، واحتدام المعارك بينه وبين قوات النظام السوري ودمار هائل في البنية التحتية، حيث بلغ عدد اللاجئين لحوالي ٣مليون لاجئي، بينما وصل عدد النازحين لحوالي ٥.٧مليون مهجر.[2]

المرحلة الخامسة تحولت وجهة النازحين السوريين إلى دول الاتحاد الأوروبي في سنة ٢٠١٥ حيث استقبل المكتب الاتحادي للهجرة في ألمانيا ما يقارب مليون طالب لجوء من سنة ٢٠١٤-٢٠١٧ وأكثر طالبي اللجوء قد وصلوا لألمانيا، ونتيجة للتدخل الروسي في سوريا سنة ٢٠١٥ وتصاعد العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة (داعش) ارتفع عدد اللاجئين إلى ما يقارب ٦.٥مليون لاجئي.[3]

المرحلة السادسة مع تزايد الهجرة إلى أوروبا بدأت دول الاتحاد الأوروبي تفرض العديد من القيود على طلب اللجوء، فتحولت عملية اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية عبر شبكات تسهل القيام بهذه العملية حيث وصل عدد اللاجئين لسنة ٢٠١٦ لما يقارب ٦.٢مليون سوري.

---

[1] () أيمن الدسوقي، المجالس المحلية وملف الأمن المحلي: دور مطلوب لملف اشكالي، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧، ص ص ٨-١٢.

[2] () مدى شريفي، القطيعة الديموغرافية وأفاق حركية السكان في سورية، استشراف للدراسات المستقبلية المركز العربي للأبحاث والدراسات، ٢٠٢٠، ص ص١٣٠-١٣١.

[3] () إبراهيم عوض، فراغ قانوني في أزمة اللاجئين السوريين، مجلة الانساني، العدد١٠٠، ٢٠١٧، ص٤٦.

المرحلة السابعة كانت ما بين الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، ومع تفاقم الأوضاع بعد معركة حلب ٢٠١٦، والعمليات العسكرية التركية في شمال سوريا، وتراجع تنظيم داعش، وبسط سيطرة النظام السوري على كثير من المناطق التي كانت تحت سيطرة المعارضة السورية كمدينة إدلب وأجزاء من مدينة حماة والقنيطرة والرستن، تحولت وجهة النازحين إلى ريف حلب وإدلب، ولكن لعدم وجود مقومات الحياة في تلك المناطق لا إيواء الأعداد الكبيرة من النازحين مما زاد من معاناتهم، كما أن أعداد اللاجئين في دول الجوار مثل تركيا ولبنان والأردن وغيرهم لم يرجعوا إلى الأراضي السورية لتدنى مستويات المعيشة فيها حيث وصل عدد اللاجئين لسنة ٢٠٢٠ ما يقارب ٦.٧مليون لاجئي، ووصل عدد النازحين إلى ما يقارب ٦.٢مليون نازح[1]

يعيش اللاجئون في ظروف معيشية صعبة في دول الاستضافة لدول الجوار، ووفقاً لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن ما يقارب ٩٣٪ من اللاجئين في الأردن يعيشون في حالة الفقر، كما أنن ما يقارب ٩١٪ من اللاجئين في لبنان يعانون من حالات فقدان الأمن الغذائي وحالات فقر شديدة وهذا مؤشر يبين حالة المعاناة التي يعيش فيها غالبية اللاجئين.[2]

٢- تدنى العملية التعليمية:

تركت الأزمة السورية أثراً مدمراً على قطاع التعليم، وسبب أثاراً سلبية على العملية التعليمية من الصعب إصلاحها، فقد تعرضت الخدمات الأساسية للضرر بسبب النزاع وعدم التحاق الطلاب إلى المدارس، وتدمير عدد كبير من المدارس والمؤسسات التعليمية، ويرجع عزوف الطلبة للالتحاق بمدارسهم إلى تردى الأوضاع الأمنية والنزوح القسري، والفقر والتحاق كثير من الطلبة إلى سوق العمل لتدنى الأوضاع المعيشية.[3]

---

[1] () فابريس بالونش، أسوأ ما في أزمة اللاجئين السورين، مجلة الانساني، العدد ١٠٠، ٢٠١٧، ص٦٦.

[2] () تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠١٩.

[3] () تقرير الاستعراض الوطني لاهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٠، دمشق، ٢٠٢٠،ص٤٢.

ونتيجة لاستمرار النزاع في سوريا لمدة عقد من الزمان تقريباً سبب في إيجاد مناطق معزولة وتسيطر عليها قوى مختلفة، مما سبب تغيير في المناهج الدراسية داخل القطر الواحد وخلق نوع من التشتت في العملية التعليمية، فعندما سيطرت داعش على أجزاء واسعة من سوريا قامت بإغلاق المدارس، ثم قامت بفرض مناهج متشددة، مع وضع قوانين للتعليم الإلزامي للذكور حتي سن الرابعة عشر، والبنات حتي سن العاشرة كما قامت فصائل المعارضة الأخرى في مناطق سيطرتهم إلى وضع برامج تعليمية أقل تشدد من القيود التي وضعها تنظيم داعش، ونتيجة لعدم وجود التمويل اللازم في تلك المناطق وعدم الاستقرار ونقص في أعداد المعلمين والمتخصصين في العملية التعليمية أدت إلى الفشل ولانقطاع.[1]

ويشير تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة إلى دليل التعليم في سوريا قد تراجع بشكل كبير حيث كانت سوريا تحتل مرتبة ١٢٢ في سنة ٢٠١٠ وأصبحت تمثل المرتبة ١٨٤ في سنة ٢٠٢٠ من أصل ١٩١ دولة على الصعيد العالمي، ويعزى هذا التدني في سوريا إلى النزاع وتراجع معدل الالتحاق بالمدارس لسوء الأوضاع المعيشية وغيرها.[2]

وتشير الإحصائيات إلى أنه مع نهاية سنة ٢٠١٩ أنه ما يعادل ٢.٣مليون طالب لم يلتحقوا بالمدارس للتعليم الأساسي في سوريا وهي ما تقارب نسبة ٦٥٪ من أعداد الطلبة في سوريا، وتشهد المناطق التي تحت سيطرة النظام تغييراً ملحوظاً عن المناطق التي خارج سيطرة النظام السوري من حيث عدد الطلبة بسبب عدم تعرض المدارس للتدمير من الحرب، حيث يصل معدل الالتحاق إلى المدارس للتعليم الأساسي في مدينة حماة٩٢٪ وطرطوس٩١٪ واللاذقية٧٨٪ أما دمشق ٨٠٪ لسنة ٢٠١٩.

أما المناطق التي استرجعها النظام السوري لسنة ٢٠١٩ مثل درعا والغوطة الشرقية وريف حمص فإن الأوضاع التعليمية فيها متدنية بسبب الدمار الذي لحق بالمؤسسات التعليمية.[3]

---

[1] () أسامة عمار، خير الدين طرشه ، تعزيز منظومة التكنولوجيا في الجمهورية السورية، مركز الاسكو للأمم المتحدة، ٢٠٢٠،ص٣٣.

[2] () تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة ٢٠٢٠.

[3] () تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سوريا إعادة الأعمار من أجل السلام ٢٠١٩، ص٣٨.

لم تؤثر الأزمة السورية على العملية التعليمية من حيث الكم فقط وإنما أثرت من ناحية الكيف فجودة التعليم في سوريا متدنية، وتعود للعديد من الأسباب والمشاكل التي تواجه عملية التعليم، وجود نقص شديد في الفصول الدراسية لأكثر من مليون طالب يداومون بنظام دوامين أو أكثر وهذا السبب يقلل الساعات الدراسية للمقررات الدراسية، ونقص حاد في أعداد المعلمين والمعلمات، والكوادر المدربة مما سبب أثراً سلبياً على جودة التعليم. كما أن هناك تراجع كبير في متوسط السنوات الدراسية للطلبة السوريين منذ بداية الأزمة لا يمكن تعويضه سجل معدل الإنفاق العام على قطاع التعليم تراجعاً كبيراً وبنسبة ٧١٪ للفترة من(٢٠١٠-٢٠١٩) بسبب الأزمة السورية والتحول نحو الإنفاق العسكري وتوفير الغذاء والمحروقات وغيرها من المواد الأساسية.[1]

كما أنَّ معدل الإنفاق على التعليم قد وصل إلى ما يقارب ٢.٦٪ لسنة ٢٠١٩ من الناتج القومي الإجمالي وهذا لا يشمل المناطق التي تحت سيطرة المعارضة أو الإدارة الذاتية للمناطق الكردية مما أدى إلى انقسام وتشتت النظام التعليمي، وحالة من عدم التناسق في تدريس المناهج حيث تقوم المعارضة بتدريس نسخ معدله من مناهج وزارة التعليم السورية، والمناطق التي تخضع لسيطرة داعش اعتمدوا نظام التدريب للتلاميذ في المناهج والتي تميل إلى التطرف والتشدد الديني وفي المنطقة الكردية يتم استخدام مناهج كردية لها أثر في غرس قيم وأيديولوجيات مختلفة قد يكون لها أثر بعيد المدى على الهوية والترابط الاجتماعي في سوريا.[2]

ونستنتج أن النزاع السوري خلق أثاراً مدمرة في قطاع التعليم والذي سوف يترك تبعات لا يمكن تجاهلها على المجتمع، وسوف يخلق جيل غير قادر على دفع عجلة التنمية في سوريا على المدى المنظور، وسوف يخلق حالة من الاستقطاب والإقصاء داخل المجتمع نتيجة الشعور بالنقص والجهل والتخلف.

---

[1] () تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص٣٩.

[2] () جوناثان لاثام، ليث كاترسون، المرجع سبق ذكره، ص٧٨.

٣- تردى الخدمات الصحية:

تعرض قطاع الصحة في سوريا لأضرار جسيمة نتيجة الحرب، ولحق بالمنشآت الصحية الدمار وأصبح هذا القطاع غير قادر على تقديم أبسط الخدمات للمواطن السوري، قام النظام السوري بعملية تدمير ممنهجة للمرافق الصحية في المناطق التي تحت سيطرة المعارضة، واستخدام هذا كنوع من العقوبات الجماعية لإجبار تلك الأطراف على التفاوض، ويعد الحصار أحد الاستراتيجيات العسكرية المتبعة لدفع السكان للخضوع والانصياع للنظام السوري، حيث يتم عرقلة وصول المواد الطبية والإغاثية إلى مناطق النزاع أو المناطق التي تخضع لاتفاقيات خفض التصعيد ووقف إطلاق النار،ولم تراعى القوى المتصارعة وخاصة القوات الموالية للنظام مبدأ الحيادية الطبية بل تعرضت للعديد من المرات للانتهاك، ويتم استهداف المراكز الطبية والعاملين في هذا القطاع مما سبب الكثير من الضحايا والإصابات للعناصر الطبية، ويشير تقرير المنظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان" أنه من الفترة منذ بداية الأزمة سنة ٢٠١١ إلى بداية سنة ٢٠٢٠، وجود أكثر من ٩٢٠ قتيل من العاملين في القطاع الصحي، وقيام النظام السوري لأكثر من ٥٩٠ هجوماً على ٣٥٠ منشأة طبية، وهذا يمثل خرقاً لأعراف القانون الدولي[1]؛ حيث أصبحت سوريا تحتل المرتبة ١١٦ من أصل ١٩١ دولة لسنة ٢٠١٠، ثم تراجعت هذه المرتبة إلى ١٦٨ لنهاية سنة ٢٠١٩ حسب دليل الأمم المتحدة للتنمية البشرية في سوريا وهذا المؤشر يبين مقدار تدنى الخدمات الصحية والمخاطر المترتبة عليه في سوريا.[2]

يشير التقرير إلى ارتفاع نسبة الوفيات من آثار النزاع حيث تقدر من ٤.٤ بألف في سنة ٢٠١٠ إلى ١٠.٩بألف لسنة ٢٠١٤ ثم تراجع إلى ٧بألف لسنة ٢٠٢٠ حيث وصلت عدد الوفيات لنهاية سنة ٢٠١٩ حوالي ٧٥٠ألف وفاة حيث يبين هذا الرقم الحجم الهائل للأزمة السورية وانعكاساتها على حياة المواطن السوري. كما أن الوفيات في جنس الذكور تمثل نسبة ٨٢.١٪ من إجمالي الوفيات المرتبطة بالنزاع السوري، وأكثر نسبة من الضحايا في سن الشباب القادر على العمل وهذا سيسبب مشكلة في سوق العمل، ومن الأسباب التي

[1] () تقرير منظمة أطباء من أجل حقوق الانسان عن سوراي" ٢٠٢٠،ص٦.

[2] () تقرير منظمة الصحة العالمية لسنة ٢٠١٩، المكتب الاقليمي لشرق المتوسط، صص٢-٤.

زادت من ارتفاع عدد القتلى في سن الشباب هو التجنيد الإجباري الذي يقوم به النظام السوري لسن الشباب، وتضييق الخناق على الأفراد الذين لم ينخرطوا في الخدمة العسكرية حيث يتم اعتقالهم أو تعذيبهم أو قتلهم من قبل قوات النظام السوري[1]

نتيجة الأزمة تدنت الخدمات الصحية الأولية خاصة تلقيح الأطفال، حيث حرم مئات الآلاف من الأطفال السوريين من اللقاح نتيجة لتدمير الغرف الخاصة بلقاح الأطفال وعدم توافر اللقاح في مناطق سيطرة المعارضة، ووجود كثافة سكانية كبيرة نتيجة النزوح من الحرب إلى مناطق نائية مما يجعل وصول الخدمات الصحية إلى السكان أمراً بالغاً في الصعوبة، ووفقاً لبعض التقارير لمنظمة الصحة العالمية أن معدلات تلقيح الأطفال في سوريا لسنة ٢٠١٠ تقدر بنسبة ٥٨٪ بينما تراجعت هذه النسبة إلى ٥٣٪ لسنة ٢٠١٩ حيث بلغت نسبة تطعيم اللقاح الثلاثي ٤٧٪، والتطعيم ضد الحصبة ٦٣٪. ونتيجة نزوح السكان اكتشفت بعض البؤر للأمراض المنقولة، حيث تم اكتشاف حوالي ٣٧ حالة من مرض شلل الأطفال في دير الزور، واكتشاف ٧٤ حالة من شلل الأطفال في نفس المنطقة لسنة ٢٠١٧، وظهور ٧٣٨ حالة إصابة بمرض الحصبة في سنة ٢٠١٧، ثم تراجع عدد الحالات إلى حوالي ٢٧ حالة لسنة ٢٠١٩.

وتشير منظمة الصحة العالمية إلى أن أكثر الأمراض المنقولة بين المواطنين السوريين من (٢٠١١-٢٠١٩) هي أمراض المشابهة للإنفلونزا والإسهال الحاد حيث سجلت أكثر من ٨٣٥ حالة من الإسهال الحاد، كما سجلت أكثر من ١٧٠٠ حالة من مرض اللشمانيا في حلب والمناطق الشمالية الأخرى.

ومن بين الإصابات التي سببها النزاع المسلح حالات شلل الأطراف نتيجة شظايا من انفجار القنابل حيث تشكل نسبة ١٥٪، وحالات شلل رباعي ٥٪، وحالات أمراض نفسية نتيجة الحرب بنسبة ٨٠٪.[2]

ونتيجة الحرب أدت لنزوح أعداد كبيرة من الأطباء والعناصر الطبية المساعدة والفنيين في القطاع، وترك عملهم في المستشفيات والمراكز الطبية نتيجة لعدم قدرتهم على توصل

---

[1] () جوناثان لاثام، ليث كاترسون، المرجع السابق، ص٨٠.

[2] () تقرير سوريا- حالة طارئة معقدة، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، ٢٠١٩،ص٣.

الخدمة الطبية للمواطنين لقلة الأجهزة والأدوات الطبية، وشح كبير في الأدوية والمستلزمات الطبية، إلى جانب استهدافهم من قبل قوات النظام السوري، مما اضطر لعمل مستشفيات ميدانية خاصة في مناطق الحصار لتجنب قصفها وتدميرها.[1]

ويمكن القول إن الأوضاع الصحية في سوريا مأساوية، ولا بد من تكاثف دولي للنهوض بالقطاع الصحي المدمر وأنه سوف تزداد معاناة الشعب السوري حتى بعد توقف النزاع والحرب، وسيزيد عدد الضحايا خاصة بين الأطفال والنساء وإذا لم يتم تدارك الأمر وإصلاح ما يمكن إصلاحه في المؤسسة الصحية وتقديم العون والمساعدة للشعب السوري.

الخـاتمـة

تمتَّعت سوريا بأهمية إستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، مستمدة أهميتها من موقعها الجغرافي في المنطقة، فكانت موضع للمنافسة الدولية والتي تصاعدت حولها مما عرَّض أمنها القومي إلى العديد من التهديدات خاصة في ظل المتغيِّرات والتطورات الإقليمية والدولية.

كان للأزمة السورية آثارًا مُدمِّرة على كافة الأصعدة وخاصة الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث إنه ألحق أضرارًا جسيمة في البنية التحتية؛ حيث دمَّرت العديد من المناطق، وأجزاء كبيرة من المدن خاصة بعض الأهداف الحيوية مثل الجسور والمصانع والمنشآت الطبية والمدارس وغيرها، مما أدى إلى تعطيل الحياة الاقتصادية وإصابة الاقتصاد السوري بتشوهات يصعب علاجها كالبطالة والتضخم وارتفاع أسعار الصرف وارتفاع الدين العام وغيرها.

لعبت العقوبات الاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية ضد سوريا دورًا سلبيًا على الاقتصاد السوري وزاد من تفاقُم الأوضاع الاقتصادية فيها، ونتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية انعكس سلبًا على الحياة الاجتماعية؛ حيث أثَّرت على حياة السُّكان وأصبحت سوريا تشكِّل أكبر حركة لنزوح السكان بين مهجرين ولاجئين وهي ما تُعادل نصف سكان

---

[1] () ريان قطيش، ميشيل هيا، كيف تستهدف الحكومة السورية العاملين الصحيين بالاحتجاز، منظمة أطباء من أجل حقوق الانسان، ٢٠١٩، ص ص٢٠-٢١.

سوريا؛ وكان لحركة اللاجئين السوريين إلى دول الجوار مثل لبنان والأردن والعراق وغيرها، آثارًا سلبية لتلك الدول نتيجة أن هذه الدول تعاني من أوضاع اقتصادية خانقة.

وبالتالي فإنه كلما زاد أمد الصراع زادت معه المشاكل والمعاناة للشعب السوري، ونتيجة لتعقُّد المشهد السياسي في سوريا يصعب التكهُّن بمستقبل الأوضاع في سوريا.

الاستنتاجات:

توصَّلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتي يمكن أن تكون على النحو التالي:

١- قامت إسرائيل بالعديد من الهجمات داخل الأراضي السورية وضرب تمركزات قوات حزب الله اللبناني والقوات الإيرانية دون أي رد فُعل يُذكر مِنْ قِبَل روسيا وهذا الأمر يوضِّح وجود اتفاقيات روسية إسرائيلية وتنسيق مُسبق بينهما.

٢- كان للأزمة السورية آثار مُدمِّرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية يصعب معالجتها على المدى المنظور.

٣- تواجد العديد من التنظيمات الإرهابية والميلشيات الكردية من العراق وإيران وتركيا زادت من تفاقُم الأوضاع في سوريا وساهمت في نشر الفوضى والقتل والتدمير.

٤- كشفت الثورات العربية وخاصة الثورة السورية عن تنامي قوى إقليمية في منطقة الشرق الأوسط مثل تركيا وإيران كان لهم أثر في مسارات الأزمة السورية.

التوصيَّــات:

من خلال سرد النتائج إثر التدخُّل الروسي في الأزمة السورية فقد تمخَّضت الدراسة إلى العديد من التوصيات وهي:

١- عدم امتلاك السوريين القدرة على الحل في كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية بأنفسهم، مما أفسح المجال أمام روسيا وحلفائها والولايات المتحدة الأمريكية بالقيام بدور مؤثرّ في رسم خارطة الطريق لحل الأزمة.

٢- تحديد المخاطر ومعالجتها بالوسائل السلمية والمبنية على أُسس صحيحة والتي من دورها تحقيق السِلم في سوريا.

٣- تعزيز بناء السلام عن طريق تقاسم السُلطة في الإدارات المحلية والمؤسسات غير الحكومية خاصة في المناطق التي تشهد رجوع اللاجئين.

٤- تفعيل دور التنمية البشرية من خلال توسيع هوامش الحريات العامة وإتاحة الفرص المتكافئة بين الأفراد نحو التعليم ورفع مستوى الخدمات الصحية والعمل على تحسين دخول الأفراد لضمانة الاستقرار في سوريا.

٥- الإصلاح السياسي من خلال المؤسسات السياسية تعمل على المشاركة المجتمعية في صناعة القرار وتفعيل دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

٦- القضاء على الفساد والذي كان له أثر بالغ في تأجيج الأوضاع في سوريا.

المراجع

١- إبراهيم حميدي، ماذا يعني توقيع ترامب "قانون قيصر" لسوريا سياسياً؟ جريدة الشرق الأوسط ٢١-١٢-٢٠١٩.

٢- إبراهيم عوض، فراغ قانوني في أزمة اللاجئين السوريين، مجلة الانساني، العدد١٠٠، ٢٠١٧.

٣- أثير كان، الخزانة الامريكية تفرض عقوبات على ٦مؤسساتو١٨ مسؤولاً بنظام الأسد، صحيفة العربي، ٢-٦-٢٠٢٠م.

٤- أحمد رشيد، التغير الديموغرافي في سورية، مركز نصح للدراسات، ٢٠١٩.

٥- أسامة عمار، خير الدين طرشه ، تعزيز منظومة التكنولوجيا في الجمهورية السورية، مركز الاسكو للأمم المتحدة، ٢٠٢٠.

٦- أيمن الدسوقي، المجالس المحلية وملف الأمن المحلي: دور مطلوب لملف اشكالي، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧ .

٧- تقرير الاستعراض الوطني لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٠، دمشق، ٢٠٢٠.

٨- تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة ٢٠٢٠.

٩- تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سوريا إعادة الاعمار من أجل السلام ٢٠١٩.

١٠- تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠١٩.

١١- تقرير سوريا- حالة طارئة معقدة، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، ٢٠١٩ .

١٢- تقرير منظمة أطباء من أجل حقوق الانسان عن سوراي" ٢٠٢٠ .

١٣- تقرير منظمة الصحة العالمية لسنة ٢٠١٩، المكتب الاقليمي لشرق المتوسط.

١٤- تقرير وزارة النفط والغاز السورية ٢٠٢٠.

١٥- جوزيف طاهر، الأسباب العميقة لتدهور قيمة الليرة السورية، مركز مسارات الشرق الأوسط، فلورنسا، ٢٠١٩.

١٦- جوناثان لاثام، ليث كاترسون، سوريا العدالة لتجاوز النزاع ٢٠١٦-٢٠١٩، المركز السوري لبحوث السياسات، ٢٠٢٠.

١٧- خضر أحمد، خلاف الاسد- مخلوف: أسبابه وتداعياته، المركز القومي للأبحاث ودراسة السياسات قطر،٢٠٢٠.

١٨- خضر خضور، قد تسرع قضية مخلوف وثيرة انهيار الاقتصاد السوري، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ٢٠٢٠.

١٩- ربيع نصر، زكي حسين، أثر العوامل الاقتصادية في الحراك السوري: الحالة السورية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٢.

٢٠- ربيع نصر، زكي محشر، وأخرون، الأزمة السورية الجدور والأثار الاقتصادية والاجتماعية المركز السوري للبحوث السياسات، ٢٠١٣.

٢١- ريان قطيش، ميشيل هيا، كيف تستهدف الحكومة السورية العاملين الصحيين بالاحتجاز، منظمة أطباء من أجل حقوق الانسان، ٢٠١٩ .

٢٢- عمار يوس، ٢٠٢٠عام اقتصادي صعب على سوريا، صحيفة العربي، ٣٠-١٢-٢٠٢٠.ف

٢٣- فابريس بالونش، أسوأ ما في أزمة اللاجئين السورين، مجلة الانساني، العدد ١٠٠، ٢٠١٧.

٢٤- مازن احميد علي، الأزمة الاقتصادية في سورية: أسبابها وتداعياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠.

٢٥- مازن عزى، احتياجات السوياداء: مقدمة لثورة جديدة، مركز مسارات الشرق الأوسط، فلورنسا،٢٠٢٠.

٢٦- مازن عزى، كيف يمكن احتواء التوتر بين درعا والسوياداء، مركز مسارات الشرق الأوسط، فلورنسا، ٢٠٢٠.

٢٧- مدى شريفي، القطيعة الديموغرافية وأفاق حركية السكان في سورية، استشراف للدراسات المستقبلية المركز العربي للأبحاث والدراسات، ٢٠٢٠.

٢٨- المركز السوري لبحوث السياسات، ٢٠٢٠.

٢٩- معن طلاع، قانون قيصر والأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٠.

٣٠- معن طلاع، مسألة اللاجئين والنازحين في مسارات الأزمة والتسوية في سوريا، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠٢٠.

٣١- مناف قومان، "خلاف الأسد- مخلوف : أسبابه وتداعياته واحتمالات تطوره، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠.

٣٢- مناف قومان، الاقتصاد في مناطق النظام... مؤشرات متدنية عام ٢٠١٩، وسيناريوهات الهبوط٢٠٢٠، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية،٢٠٢٠.

٣٣- مناف قومان، الموازنة العامة في سوريا لعام ٢٠١٩: أداة لتسوية الوضع الاقتصادي مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٨.

٣٤- هناء يحي سيد، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية، رسالة دكتوراه في السكان والتنمية جامعة تشرين، ٢٠٠٧ .

٣٥- وجيه حداد، خط الائتمان النفطي، ابتزاز إيراني..، صحيفة المدن، ٢٠-٧-٢٠١٩.

٣٦- وجيه حداد، ما حجم الودائع السورية في مصارف لبنان، صحيفة المدن، ٢٣-٦-٢٠٢٠.

٣٧- يمان نعمه، "قيصر" يحاصر السوريين في ٢٠٢٠.. واقتصاد الأسد يواصل الانهيار، صحيفة العربي، ٢-١-٢٠٢٠.